معهد التخطيط القومى

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

رقم (١٤)

التنمية الزراعية فى مصر

ماضيها وحاضرها

الجزء الأول

الموارد الزراعية

جمهورية مصر العربية – طريق صلاح سالم – مدينة نصر – القاهرة – مكتب بريدرقم ١١٧٦٥

A.R.E Salah Salem St. Nasr City , Cairo P.O.Box : 11765

التنمية الزراعية في مصر

ماضيها وحاضرها

الجزء الأول

الموارد الزراعية

تقديـــم

اصبح تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة بمعدلات سريعة من اجل رفع مستوى المعيشة للغالبية العظمى من الشعب الهدف الرئيسى الذى تسعى اليه العديد من دول العالم المتقدم والنامى على حد سواء ولو ان الامر يختلف فيما بينهما فى طبيعة واهداف ووسائل ومعدلات التنمية • وتعنـــى التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة احداث زيادة سريعة تراكمية دائمة فى متوسط دخل الفرد وذلـــك عبر فترة ممتدة من الزمن ، وعلى ان تعود ثمارها على مختلف فئات الشعب • وعلى الرغم من وضوح فكـــرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة الا انه قد شابها بعض الغموض فى اواخر الخمسينات وخلال الستينات ويرجع ذلك الى ان اغلب البلاد المتقدمة اقتصاديا كانت ترتكز اقتصادياتها اساسا على النشاط الانتاجـى الصناعى ، فى حين ان اغلب البلاد المتخلفة اقتصاديا كان يعتمد اقتصادها بالدرجة الاولى على النشـاط الانتاجى الزراعى او المنجمى • ومن ثم اتجه الكثير من الفكرين الاقتصاديين الى الربط بين التنميـــــة الاقتصادية والتقدم الاقتصادى ، من جانب ، ومدى اتساع النشاط الانتاجى الصناعى من جانب آخر • كمـــا ثبت كذلك فى اذهان الكثيرين الربط بين التخلف الاقتصادى والنشاط الانتاجى الزراعى او المنجمى •

ورغم انتشار هذا التيار الفكرى الا انه قوبل من جانب الكثير من علماء الاقتصاد بالعديد مـــن التحفظات وبأنه يرتكز على تحليل يتسم بالقصور • وكانت هذه الآراء المعارضة تستند الى ان هناك علاقـات تبادلية قوية مابين التنمية الزراعية من جانب والتنمية الصناعية من جانب آخر • وفاد هذه الاراء ان التنميـــة الزراعية تمثل حجر الزاوية فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة كما انها تلعب دورا رئيسيا فى تسـيير سياسات التوسع الصناعى فى اتجاهات عدة اهمها :ـ

- توفير المواد الغذائية اللازمة للسكان بصفة عامة ، ولهؤلاء الذين ينتقلون من النشاط الانتاجـى الزراعى والمناطق الريفية ، الى النشاط الانتاجى الصناعى والمناطق الحضرية ، وخاصة فى البـلاد التى تعتمد الى حد كبير على الواردات من السلع الزراعية الغذائية •
- توفير المواد الاولية الزراعية اللازمة للكثير من الصناعات التحويلية •
- زيادة حجم الدخول الموزعة والمتاحة فى المناطق الزراعية الريفية ، الامر الذى يؤدى الى توسـيع السوق امام الكثير من السلع الصناعية سواء لاغراض استهلاكية او لاغراض انتاجية •
- ان التوسع الزراعى الافقى سوف يساعد خاصة فى حالة البلاد ذات الكثافة السكانية المرتفعة نسبيا على استيعاب جزء من القوى العاملة الفائضة ، كما ان تطوير وتحديث اساليب الزراعة يســـاعد

على توفير القوى العاملة المطلوبة للتنمية الاقتصادية فى مجالات اخرى فى البلاد ذات الكثافة السكانية المنخفضة نسبيا ٠

هذا وفى الاتجاه العكسى يمثل التوسع الصناعى اهمية خاصة بالنسبة الى تحقيق التوسع الزراعى وذلك للاسباب التالية :

- يخلق سوقا كبيرة امام السلع الزراعية الامر الذى يجعل من النشاط الزراعى نشاطا متطورا ومن ثم اكثر استقرارا كما انه يخلق الظروف الملائمة امام اتباع سياسات تنويع الانتاج الزراعى ٠
- يمكن من استغلال ومن ثم تعظيم قيمة الكثير من المنتجات الزراعية الرئيسية والثانوية والتى قد تفقد الكثير من قيمتها اذا لم تجد منفذا امامها سوى التصدير فى ظل ظروف تتسم بسيطرة الاحتكارات الدولية ٠
- يمكن من تحقيق سياسة التوسع الزراعى خاصة اذا ما اتجه نحو توفير المعدات والالات ومستلزمات الانتاج الزراعية الهامة مثل الجرارات والاسمدة والمبيدات الحشرية ٠
- تساعد على امتصاص جزء من القوى العاملة الفائضة فى القطاع الزراعى او المناطق الريفية عن طريق خلق فرص عمل جديدة الامر الذى يخفف كثيرا من حدة الضغط السكانى فى المناطق الزراعية والريفية ، الامر الذى يساعد على تطوير وتحديث اساليب الانتاج الزراعى وتحسين الانتاجية ٠

هذا وتجدر الاشارة الى ان هذه العلاقات التبادلية ازدادت وضوحا فى الفترة الاخيرة من حيث مواجهة التوسع الصناعى فى البلاد النامية لكثير من الصعاب والعقبات فضلا عن ظهور بوادر ازمة شديدة فى السلع الزراعية الغذائية على المستوى العالمى ٠

ونظرا لهذا الترابط والعلاقات التبادلية القوية بين التنمية الزراعية ، والتنمية الاقتصادية الشاملة فى ضوء الاهمية الكبيرة لقطاع الزراعة فى الاقتصاد المصرى ، فان الامر كان يقتضى القيام بدراسة تستهدف مسحا شاملا لتطور هذا القطاع خلال العشرين سنة الماضية ، للتعرف على ما حققه من انجازات ، وما واجهه من عقبات ومشكلات عاقته عن تحقيق معدلات نمو مرتفعة ٠ ويجدر الاشارة هنا ان التنمية الزراعية تعتبر من اكثر الامور صعوبة نظرا لانها ترتكز على تضافر الكثير من العوامل ذات الطبيعة المتنوعة ، فمنها الظروف الطبيعية والموارد الارضية والمائية والبشرية والمالية ، كما ان النشاط الانتاجى الزراعى يدور داخل اطارات تنظيمية متعددة الابعاد فضلا عن ان الانتاج الزراعى يتسم بالتنوع الكبير ، وكذلك الحال بالنسبة لاستخداماته ٠

ومع الاخذ فى الاعتبار هذه العلاقات التشابكية المتعددة الابعاد من جانب ، وتوفير قدر من السلاسة والوضوح فى عرض كافة جوانب التنمية الزراعية من جانب اخر ، فان الدراسة سوف تقسم الى ثلاثة اجزاء رئيسية ، يضم كل جزء منها عددا من الفصول ، وذلك على النحو التالى :

الجزء الاول : الموارد الزراعية ويشمل الموارد الارضية ، الموارد البشرية ، الموارد المائية ، الموارد المالية . ولاشك ان الانتاج الزراعى وتنميته يرتكز ويعتمد بصفة اساسية على تضافر هذه الموارد ومدى توافرها وكفاءة استخدامها .

ومن ثم فأن الامر يتطلب معالجة كل منها على نحو يوضح تطور هذه الموارد واستخداماتها ، مع التعرف على كفاءة استخدامها ، الامر الذى يساعد على تحديد امكانية توفيرها وتعبئتها فضلا عن تطوير وترشيد استخدامها . ولما كان تضافر هذه الموارد امرا ضروريا لتحقيق الانتاج والتنمية فى قطاع الزراعة ، والعمل على ترشيد استخدامها ، فلقد ألحق بهذا الجزء محاولة مبدئية لتطبيق نموذج اقتصادى لترشيد استخدام بعض هذه الموارد ، فى حدود فروض معينة مستمدة من الواقع الحالى ، وذلك تمهيدا لتطوير هذا النموذج مستقبلا بحيث يصبح اكثر شمولا وتفصيلا .

الجزء الثانى : الانتاج الزراعى ويشمل تطور الانتاج النباتى والانتاج الحيوانى والانتاج السمكى .

ولاشك ان كل من هذه الانواع من الانتاج تختلف من حيث الظروف والاساليب والعوامل التى تحكم انتاجها ، وبالتالى تطويره فى المستقبل ، الامر الذى يتطلب معالجة كل من هذه الانواع على حده . وتجدر الاشارة هنا الى التنوع الكبير فى منتجات كل من هذه الانشطة الانتاجية الزراعية ، الامر الذى يقتضى فى بعض الاحيان الاقتصار على دراستها تحت مجموعات سلعية كل منها يضم منتجات متجانسة الى حد ما .

الجزء الثالث : الاطار التنظيمى والسياسات الزراعية ويشمل تطور اوضاع الحيازات والملكية الزراعية ، الاطار المؤسسى للنشاط الانتاجى الزراعى شاملا التمويل والتعاون والارشاد ... الخ ، التسويق والسياسات السعرية . ولاشك ان مكونات هذا الجزء من اكثر الامور صعوبة سواء من حيث الحصر والقياس او التحليل ، نظرا لانه يضم عناصر عديدة ومتنوعة ، بل وفى بعض الاحيان متباينة ، فضلا عن ان دراستها تعتمد الى حد كبير على بيانات ومعلومات نوعية وليست كمية ، ومن ثم غير قابلة للقياس الكمى . ولتيسير عرض عناصر هذا الجزء رؤى انه من الفضل الفصل مابين العوامل المباشرة التى تؤثر على الاستغلال الزراعى مثل الحيازة والملكية ، من جانب ، وتلك غير المباشرة كالتمويل والتعاون والارشاد والضرائب ... الخ من جانب آخر . كل ذلك مع تخصيص فصل مستقل عن التسويق والسياسات السعرية نظرا لاهميتها الكبيرة فى توجيه النشاط الانتاجى الزراعى .

ولا شك ان تقسيم الدراسة على النحو السابق عرضه ، وان كان يستهدف اساسا تحقيق سلاسة العرض وضوحة ، الا انه في نفس الوقت يحقق هدفا آخر ليس بأقل اهمية وهو شمول الدراسة لكافة العناصر والعوامل التى تؤثر على تطور النشاط الزراعى ، الامر الذى يمكن فى النهاية من الوصول الى نتائج مترابطة ومتكاملة الى حد كبير ، كما انها توفر للباحثين المتخصصين فى موضوعات معينة ومحددة بالذات اساسا قويا من المعلومات والبيانات عن مختلف انواع النشاط فى القطاع الزراعى ، تمكنهم من معالجة هذه الموضوعات المتخصصة فى ضوء العلاقات التشابكية داخل هذا القطاع ومع القطاعات الاقتصادية الاخرى .

ولا يفوتنى هنا ان أقدم خالص شكرى وتقديرى لكل من ساهم فى اعداد هذه الدراسة وأخص بالذكر الدكتور موريس مكرم الله واصف المستشار ومدير مركز التخطيط الزراعى والدكتور سعد علام الخبير الأول والدكاترة حسنى حافظ وسمير مصطفى واحمد حسن وسيد حسين وعبد القادر دياب وابراهيم مخلوف الخبراء بالمركز .

والله ولى التوفيق ﴿﴿﴿

مدير المعهد

(دكتور كمال الجنزورى)

المحتويـــات

الجزء الاول : الموارد الزراعيـــة

تقديم :

الفصل الاول : الموارد الأرضية الزراعية :ـ

- تقسيم مساحة الارض المنزرعة تبعا لدرجة خصوبتها .
- التوسع الافقى واستصلاح الاراضى (٥٢ ـ ٦٠) .
- التوسع الافقى واستصلاح الاراضى (٦٠ـ٦٤)
- التوسع الافقى واستصلاح الاراضى خلال (٦٥ـ٦٩/ ٧٠)
- التوسع الافقى واستصلاح الاراضى خلال (٧١/ ٧٨)

الفصل الثانى : الموارد البشرية :ـ

- التغيرات السكانية واتجاهاتها وقوى العمل :
  - التركيب العمرى
  - التركيب النوعى
  - معدل مساهمة السكان فى النشاط الاقتصادى
  - التوزيع بين المناطق الريفية والحضرية
  - التقديرات المتوقعة لقوى العمل وتوزيعها فيما بين قطاع الزراعة والقطاعات غير الزراعية .
- الموارد البشرية الزراعية وترشيد استخدامها .
- القوى العاملة الزراعية .
- التقسيم المهنى للقوى العاملة الزراعية .
- تصنيف القوى العاملة الزراعية تبعا للاستقرار فى العمل .
- التوزيع الاقليمى للقوى العاملة الزراعية .
- كثافة القوى العاملة الزراعية بالنسبة للرقعة الأرضية المنزرعة .
- احتياجات الزراعة المصرية من القوى العاملة .
- الفائض او العجز فى القوى العاملة الزراعية .

- تقديرات الفائض والعجز فى العمل الزراعى وتوعيته على مستوى مناطق الجمهورية •
- ظاهرة موسمية النشاط الزراعى على مستوى مناطق الجمهورية •
- ظاهرة النقص فى الأيدى العاملة الزراعية وارتفاع اجورها •
- الميكنة الزراعية وتطورها خلال (٥٠ ـ ١٩٧٥) :ـ
  ١ـ البيانات المتاحة عن الالات الزراعية •
  ٢ـ تطور عدد الجرارات الزراعية •
  ٣ـ تطور القوى الميكانيكية للجرارات بالحصان وحسب المناطق •

الفصل الثالث : الموارد المائية

اولا : نهر النيل كمصدر رئيسى للرى فى مصر :

- النيل من المنبع الى المصب
- مشروعات الرى على النهر
- السدود المقامة على النيل :ـ
  ١ـ سد اسوان
  ٢ـ سد جبل الأولياء
  ٣ـ سد سنار
  ٤ـ سد اوين
  ٥ـ السد العالى
- الايرادات المائية لنهر النيل

ثانيا : مياه الصارف :

ثالثا : مياه الامطار

رابعا : المياه الجوفية

خامسا : الموارد المائية المتاحة فى مصر

سادسا : مقارنة الاستخدامات بالموارد المائية المتاحة

الفصل الرابع : الموارد الماليـة

اولا : اهمية الاستثمار في الزراعة

ثانيا : الاستثمارات وتوزيعها القطاعي النسبي (٥٢/ ٥٦ ـ ١٩٧٨)

الانجازات الاستثمارية في الفترة ٦٠ ـ ١٩٧٨

الاستثمار الثابت الاجمالي وتوزيع القطاعي خلال ٦٠ ـ ١٩٦٥

الاستثمار المحلي الاجمالي خلال (٦٥ـ٦٩/ ١٩٧٠)

الاستثمار المحلي الاجمالي خلال (٧١/ ١٩٧٥)

اجمالي الاستثمار خلال (٧٦ ، ١٩٧٨)

ثالثا : براج التنمية الزراعية

رابعا : كفاءة الاستثمار

اسلوب القياس

كفاءة الاستثمار في قطاع الزراعة

ملاحق الجزء الاول

الجزء الثاني : الانتاج الزراعـي

الفصل الخامس : تطور الانتاج النباتي

اجمالي الانتاج

الغلة الغذائية

الرقعة المنزرعة بالحاصلات الزراعية

المساحة المحصولية

التركيب المحصولي الحالي

التركيب المحصولي المقترح

الفصل السادس : تطور الانتاج الحيوانى والدواجن

الاصول الحيوانية

هيكل الانتاج الحيوانى وتطوره

انتاج اللحوم :

اولا : الانتاج من لحوم الماشية

١ــ قلة اعداد الماشية والحيوانات الزراعية المنتجة للحوم

٢ــ صغر اوزان المذبوحات

٣ــ ذبح الاناث من صغار الماشية

٤ــ انتشار الامراض بين الماشية والحيوانات الزراعية

٥ــ ضعف معدل الولادات بين الماشية والحيوانات الزراعية .

٦ــ نقص الاعلاف وغياب المراعى

ثانيا : الانتاج من لحوم الدواجن

ــ الانتاج من البيض

ــ الانتاج من الالبان

الفصل السابع : الانتاج السمكى

ــ مصايد الاسماك فى مصر

١ــ المصايد البحرية

٢ــ مصايد البحيرات

٣ــ مصايد المياه العذبة

٤ــ المزارع السمكية

ــ وحدات اسطول ومراكب الصيد المصرية

ــ تطور الانتاج السمكى

ــ معوقات تنمية الثروة المائية

ــ مشكلات عمال الصيد

ــ استراتيجية تنمية واستغلال مصادر الثروة السمكية .

الجزء الثالث : الاطار التنظيمى والسياسات الزراعية

الفصل الثامن : تطور اوضاع الحيازات والملكيات الزراعية

شريحة الاقل من فدان

فئة الاقل من خمسة افدنة

فئة من ٥ ــ ١٠ أفدنة

فئة ١٠ افدنة فأكثر

ــ تطور ظاهرة التفتت الحيازى فى الفترة ٥٠ ــ ١٩٧٨

ــ أثر الاصلاح الزراعى فى زيادة عدد الحيازات

الفصل التاسع : الاصلاح الزراعى وتجميع الاستغلال الزراعى

ــ اعادة توزيع ملكية الارض الزراعية

ــ تنظيم العلاقة بين مالك الارض ومستأجرها

ــ توفير الخدمات التعاونية للمنتفعين بالاصلاح الزراعى

ــ الحد من التفتت فى ملكية الاراضى الزراعية

ــ تجميع الاستغلال الزراعى وتنظيم الدورة الزراعية

ــ مشروع تنظيم الانتاج الزراعى

الفصل العاشر : السياسات الزراعية

ــ التمويل الزراعى

١ــ سلف الزراعات

٢ــ سلف الثروة الحيوانية

٣ــ سلف شراء الالات الزراعية

ــ السياسات الضريبية الزراعية

١ــ ضريبة الدفاع

٢ــ ضريبة الأمن القومى

٣ــ رسوم مجالس المحافظات

٤ــ ضريبة الجهاد

- التعاون الزراعى
  ١ـ الحركة التعاونية الزراعية قبل ١٩٥٢
  ٢ـ " " " بعد ١٩٥٢
- الارشاد الزراعى
- التشريع الزراعى

الفصل الحادى عشر : التسويق والسياسات المصرية الزراعية

- السياسات السعرية وتسويق المنتجات الزراعية
- اسعار التسليم (التوريد) الاجبارى للمحاصيل الزراعية
- العلاقة بين الاسعار المحلية والاسعار العالمية
- اسس تحديد أسعار المنتجات الزراعية
- الاسعار ودعم السلع الزراعية
- اسعار المستلزمات والاجور الزراعية
- السياسات السعرية لبعض المحاصيل الزراعية
  ١ـ السياسة السعرية لمحصول القطن
  ٢ـ " " " القمح
  ٣ـ " " " الارز
  ٤ـ " " لمحاصيل الخضر
- فاعلية السياسات السعرية الزراعية

الفصل الثانى عشر : الخلاصة والنتائج

- الموارد الزراعيـــة
- الانتاج الزراعى
- الاطار التنظيمى والسياسات الزراعية

الفصل الاول

الموارد الأرضية الزراعية

تكتسب الأرض أهميتها الرئيسية فى عملية الانتاج الزراعى لما تتسم به من سمات وخصائص لعل أهمها الخصبة . فعلى خصبة الارض تتوقف قدرتها الانتاجية . كذلك تمثل خصبة الارض مع استخدامها السليم الأساس القوى لاستخدام الرقعة الارضية الزراعية المتاحة لامداد سكان بلد ما باحتياجاتهم الاساسية وفى مقدمتها الغذاء . فالأرض الزراعية الخصبة والمستخدمة استخداما سليما ليست اهم مصادر اشباع الاحتياجات المحلية من المواد الغذائية فقط ولكنها أيضا المصدر الرئيسى للصادرات الزراعية ولامداد الصناعة المحلية بالقسم الاعظم من احتياجاتها من المواد الخام الزراعية .

أن وفرة الموارد الأرضية الزراعية وأرتفاع درجة خصوبتها وسلامة استخدامها عناصر اساسية لازمة لانتاج قدر من المنتجات الزراعية بصفة عامة ، والغذائية بصفة خاصة يكفى لتحرير بلد ما من الاعتماد على واردات الغذاء لتغذية ابنائه ، مع مايرتبط بذلك من تحرير ارادة هذا البلد فى كافة المجالات وبأوسع معانى الكلمة .

ولما كانت الزراعة المصرية زراعة مروية بمعنى انها تعتمد على الرى الصناعى فان المدى الذى يمكن ان تصل اليه المساحة الارضية المزروعة يتوقف بالضرورة على مدى توفر مياه الرى . ولقد بلغت هذه المساحة فى عام ١٩٧٨ حوالى ٩ر٥ مليون فدان [1] منها حوالى ٢٠٠ ألف فدان من الاراضى حديثة الاستصلاح . ومعنى ذلك ان جهود استصلاح الاراضى فى مصر لم تستطع على مدى مايزيد على سبعين عام ان تضيف الى مساحة الارض المزروعة سوى حوالى ٥٠٠ الف فدان فقط هى مقدار الفرق بين مساحة الارض المزروعة فى عام ١٩٧٨ ومساحتها البالغة فى عام ١٩٠٧ حوالى ٤ر٥ مليون فدان .

ان المقارنة بين مساحة الارض المزروعة فى عامى ١٩٠٧ و ١٩٧٨ تبين زيادة فى المساحة مقدارها حوالى نصف مليون فدان ، اى بمتوسط زيادة سنوى مقداره حوالى سبعة الاف فدان . ومن ناحية اخرى تبين المقارنة بين مجموع مساحات الحيازات الزراعية فى عام ١٩٦١ والبالغ حوالى ٢٢٣ر٦ مليون فدان

H.A El-Tobgy: Contemporary Egyptian Agriculture, second Edition, Ford Foundation, Cairo,]976, P.].

ومجموعها فى عام ١٩٧٥ والبالغ حوالى ٨٩٠ر٥ مليون فدان [١] ان الفترة بين العامين المذكورين شهدت نقصا فى مجموع مساحة الحيازات الزراعية مقداره حوالى ٣٣٣ الف فدان بمتوسط سنوى قدره حوالى ٨ر٢٣ الف فدان .

ويعتقد البعض ان متوسط النقص السنوى فى مساحة الأرض المنزرعة اكثر من ذلك بكثير فهناك من يعتقد ان مشروعات التوسع العمرانى تلتهم سنويا حوالى ٤٠ الف فدان . [٢] وهناك من يقدر ان هذه المشروعات التهمت حوالى ٦٤٠ الف فدان فى الفترة ١٩٦٤ـ١٩٧٤ أى بمتوسط سنوى مقداره حوالى ٦٤ [٣] الف فدان ولو صح هذا التقدير الأخير لكان معنى ذلك ان الزراعة المصرية فقدت خلال عشر سنوات فقط مايزيد عن ١٠٪ من مجموع مواردها الارضية المزروعة . فباقتطاع ٦٤٠ الف فدان من مجموع مساحة الحيازات الزراعية فى عام ١٩٦١ (حوالى ٢٢٣ر٦ مليون فدان) ينخفض هذا المجموع الى حوالى ٨٣ر٥ مليون فدان اى مايساوى تقريبا ـ كما يشير البعض ـ مساحة الارض المزروعة فى مصر عام ١٩٧٥ . [٤]

واذا أخذنا بالتقدير القائل بأن متوسط النقص السنوى فى مساحة الارض المنزرعة يبلغ حوالى ٤٠ ألف فدان ، وهو تقدير يمكن ان يعبر عن وجهة نظر وزارة الزراعة ، لكان معنى ذلك أن مجموع مساحة الحيازات الزراعية قد انخفض على مدى ١٧ عاما ، فيما بين ١٩٦١ و ١٩٧٨ ، بحوالى ٦٨٠ ألف فدان أى ان مجموع مساحة الارض المنزرعة قد انخفض فى عام ١٩٧٨ الى حوالى ٤٣ر٥ مليون فدان ومعنى ذلك ان مجموع مساحة الارض المنزرعة قد ازداد على مدى ٧١ عاما " فيما بين ١٩٠٧ و ١٩٧٨ " بحوالى ١٤٣ الف فدان بمتوسط مقداره حوالى ألفى فدان فى السنة .

وعموما فأن زيادة مساحة الارض المنزرعة زيادة طفيفة قد صاحبة زيادة السكان زيادة هائلة اذ زاد عددهم من حوالى ١١ مليون نسمة فى عام ١٩٠٧ الى حوالى ٣٧ مليون نسمة فى عام ١٩٧٥ وحوالى ٤٠ مليون

---

(١) مجموع مساحة الحيازات الزراعية فى عام ١٩٧٥ تساوى مجموع مساحة الارض فى عام ٧٨ راجع جدول رقم (١٠٧) من هذه الدراسة ، وكذا Agricultural Development ورقة مقدمة للندوة المشتركة بين المركز الدولى المصرى للزراعة ومنظمة الدول الامريكية .

(٢) راجع Agricultural Development projects المرجع السابق ، ص ٥ .

(٣) راجع د. على الجريتلى خمسة وعشرون عاما دراسة تحليلة للسياسة الاقتصادية فى مصر ١٩٥٢ ـ ١٩٧٧ ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ القاهرة ١٩٧٧ ص ٢٩ .

(٤) راجع H.A El-Tobgy, Op. cit.,p.]